ومن الجدير بالذكر انه على الصعيد التجاري والاقتصادي، لا تستطيع اسرائيل منافسة الحجم التجاري والاقتصادي العربي الضخم والأساسي بالنسبة لأوروبا الغربية. فمثلاً، في ١٩٧٧ (جدول رقم ٣) شكلت صادرات السوق الأوروبية المشتركة لاسرائيل ٠,٧٢٥٪، أي ١١٩١,٢٤ مليون وحدة أوروبية (١٤٤١,٤ مليون دولار). أما وارداتها من اسرائيل فكانت ١,٢٧٦٪، أي ٢١٨٧,٣٨ مليون وحدة أوروبية (٢٦٤٣,١ مليون دولار)، وهي لا تشكل شيئاً مهماً أمام ١٤,٣٪ و١٩,١٪ من الصادرات والواردات فيما بين السوق الأوروبية والدول العربية. وعليه يتضح أن العامل الاقتصادي والتجاري يحرّك السياسة الأوروبية لصالح العرب.

وحاجة أوروبا الغربية إلى التزود بالنفط والغاز الطبيعي، بأسعار لا تزعزعها تقلبات مفاجئة؛ وحاجتها إلى تمويل مشاريعها الاقتصادية؛ وحاجتها لهذه السوق العربية كبيرة الاستيعاب؛ وتخوف أوروبا من حدوث تغيُّرات اقتصادية وسياسية، على شواطىء البحر الأبيض المتوسط الجنوبية، بسبب المشاكل الاقتصادية التي قد تواجه تلك المنطقة والتي قد تؤثر على اقتصاد أوروبا وتبادلها التجاري؛ كل هذه العوامل، جعلت أوروبا الغربية ترى:

أولاً: ضرورة التعاون السياسي مع العرب، إلى حدّ ما، وتسوية الصراع العربي – الاسرائيلي، لأن السلام يعني الهدوء السياسي، الذي يضمن لها تدفق النفط من الشرق الأوسط وتدفق الأموال الطائلة، سواء في صورة سلع إستهلاكية مصدَّرة، أو في صورة جذب الأموال العربية للاستثمار في أوروبا. وما زال الدرس القاسي الذي فوجئت به أوروبا، بشكل خاص، ماثلاً للعيان، عند اندلاع حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، وتوقف ضخ النفط العربي، مما كاد أن يشُلَّ فيها كل سيارة ومصنع ومدفأة. هذا الدرس لن يتركوه يتكرر بسهولة.

ثانياً: ضرورة التعاون الاقتصادي مع الدول العربية؛ إذ ترى أوروبا أن باستطاعتها تزويد العرب بالتكنولوجيا وبالمنتوجات الصناعية والزراعية، وبالمساعدات الانمائية والاقتصادية، بسبب طاقاتها العلمية والتقنية العالية، وزراعتها المتينة، وصناعتها التي تغطي كافة النشاطات. فعقدت لذلك عدة اتفاقيات تجارية مع بعض الدول العربية، ومنها اتفاقيات تجارية تفضيلية. وتلك الدول هي حتى الآن: المغرب، وتونس، والجزائر، والأردن، ومصر ولبنان؛ بينما ترتبط كل من موريتانيا، والسودان، والصومال، مع السوق الأوروبية باتفاقية ياوندة التي عدِّلت وأصبحت اتفاقية لومي[٧]. وانطلق الحوار العربي – الأوروبي بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ لاقامة علاقات خاصة بين المجموعتين، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وهو ما سنتطرق إليه فيما بعد. فالتعاون العربي – الأوروبي يمكنه أن يخفف من ضعف أوروبا الغربية، مع السماح للعالم العربي بالافادة من القرارات السياسية الأوروبية. كما ويمكنه الاسهام، إلى حد كبير، في تعديل نمو هاتين المنطقتين ولصالحهما معاً. ولكن، في الواقع، نرى ان المستفيد الاكبر هو أوروبا، لانها، على الصعيد السياسي، تستعمل أسلوب القطّارة في قراراتها المؤيدة للعرب. بينما تستفيد، على الصعيد الاقتصادي، إذ تؤمن المواد الأولية التي هي